نعل وان شا ان لا يفعل لم يفعل لان استناد العدم الى مشية القادر يقتضي
حدوثه كما في الوجود فيلزم ان لا يكون عدم العالم ازليا والعجب انه بعد ما قال
ههنا هذا قال ايضا في بحث الارادة في شرح قول المواقف وجوب الشي بالاختيار
لا ينافي الاختيار وههنا بحث وهو ان ارادة احد الضدين ان كانت مغايرة
لارادة الاخر فكانت كل واحدة منهما لذاتها متعلقة باحدهما على التعيين
الجزاني تعالى اذا لزم احدى الارادتين ذات المريد لم يمكن له الارادة المتعلقة
بالجانب الاخر بدلا عن الارادة الاولى فلا قدرة بمعنى صحة الفعل والترك
واما ان يلزم جاز تجدد الارادة وحدوثها وان لم يكن مغايرة لها بل تتعلق ارادة
واحدة تارة بهذا وتارة بذاك فان كان تعلقها باحدهما لذاتها لم يتصور تعلقها
بالاخر ويلزم الايجاب وما ذكر من ان الوجوب المترتب على الاختيار لا ينافيه
انما يصح في القدرة بمعنى ان شا فعل وان لم يشا لم يفعل وذلك لانا نختار الشق
الثاني ولا يلزم من تعلقها باحدهما لذاتها كون الفاعل موجبا بالذات وانما يلزم
لو كان تعلقها به لذات الفاعل ومعنى تعلقها لذاتها عدم افتقارها الى مرجح
خارجي لانها صفة شانها الترجيح كما عرفت والتحقيق ان رجحان الفعل لذات
الارادة لا يقتضي ايجاب الفاعل بالذات ولا ينافي مقدوريته الطرفين وانما
يقتضيه رجحانه لذات الفاعل كما ان رجحان الوجود بالعلة لا يقتضي وجوب
الوجود بالذات ولا ينافي امكانه في نفسه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
فانه مما اشتبه على اقوام قال وعن الثالث بان وجود الاختيار الخ
اقول يعني ان وجود الاختيار كاف عندنا في الحسن والقبح الشرعي
وان لم يكن له تاثير في الفعل وكون الفعل غير مختار بمعنى انتفا تاثير
الاختيار فيه وعندكم لولا استقلال العبد بايجاد الفعل بقدرته واختياره لقبح
التكليف عقلا وقد ثبت ما ينافي ذلك فلا يثبت الحسن والقبح عقلا قال
وعن الرابع انه اذا كان ما يجب الفعل عنده الخ اقول يعني ان ما يجب
الفعل عنده وهو الاختيار اذا كان من الله تعالى ضرورة ان اختيار العبد
ليس باختياره والا لزم التسلسل بطل استقلال العبد به فلا حسن ولا قبح عقلا
قال المقدمة الاولى ان كثيرا من المصادر اقول انما قال كثيرا من المصادر
لان بعضها ليس كذلك كصيد وموت ونحو ذلك مما لا يوجد منه ايقاع
الفاعل لانه ليس باختياره واما لفظ الفعل فلا يطلق غالبا الا على فعل
حقيقي يوقعه الفاعل ويصدر عنه ولذا قال بعد فلفظ الفعل وكثير من
جميع المصادر قال كاحداث الحركة وايجادها في ذات الموقع بانه تحرك
اقول الباء في بانه للسببية ومتعلق بقوله احداث والضمير راجع الى

الموقع

Copyright King Saud University

الى الموقع او المحدث وقوله لا كايقاع عطف على كاحداث وكذا
قوله وكايقاعه قوله في ذاته اي ذات موقع القيام او القعود وقوله
ويكون موصفا كالقيام اي يكون من مقولة الوضع قال او غير ذلك كالحالة
التي يكون للمتحرك ما دام متوسطا بين المبدا والمنتهى اقول فيه
بحث لانه جعل الحركة بهذا المعنى ههنا من غير الكيفيات وجعلها في
شرح المقاصد منها حيث قال لفظ الحركة يطلق على معنيين احدهما كيفية
يكون للجسم بها توسط بين المبدا والمنتهى واعلم ان الشارح والمص
ذكرا ههنا معنيين للحركة احدهما موجود في الخارج والاخر معدوم ولها
معنى ثالث مذكور في الكتب الكلامية وهو الامر الممتد المتصل المعقول
للمتحرك من المبدا الى المنتهى وهي بهذا المعنى ايضا معدومة لان المتحرك
ما لم يصل الى المنتهى لم توجد الحركة بتمامها واذا انتهى فقد انقطعت
وبطلت ثم في الاذهان لان للمتحرك نسبة الى المكان الذي تركه والى
المكان الذي ادركه فاذا ارتسمت في الخيال صورة كونه في المكان
الاول ثم ارتسمت قبل زوالها عن الخيال صورة كونه في المكان الثاني
فقد اجتمعت الصورتان في الخيال وحينئذ يشعر الذهن بالصورتين
معا على انهما شي واحد قال او يكون ايقاع الايقاع عين الايقاع اقول
هو فعل مضارع منصوب عطفا على ينقطع او مصدر مجرور بالعطف
عطفا على انقطاع قال لان استحالة التسلسل في جانب العلة مما
قام عليه البرهان ووقع عليه الاتفاق اقول انما قال في جانب
العلة ولم يقل في العلة ليتناول ما يتعلق بجملة العلة كالايقاع ههنا
مثلا فان التسلسل كما يستحيل في نفس العلة الفاعلية كذلك فيما
تعلق بها للاشتراك في العلة قوله ويمتنع انتهاؤه الى ايقاع قديم
جواب سوال مقدر وهو ظاهر قوله لا يتصور ايقاع بالمعنى المصدري
من غير شي يقع لان الايقاع ملزوم للوقوع ويمتنع انفكاك الملزوم
عن اللازم قال المقدمة الثانية ان لم يوجد جملة ما توقف عليه وجوده
الخ اقول قوله هذا وقوله بعد وان وجدت تلك الجملة يجب وجوده
عندها والا امكن عدمه بنا على ان المراد بالوجود في امثال هذه
المواضع نقيض العدم بحيث لا يكون بينهما واسطة لانه لو تصور الواسطة
وهو محال لما سيأتي في المقدمة الثالثة من اثبات الواسطة فكيف
يتصور اثبات المطلوب بالمقدمتين المتنافيتين قال لم يمتنع وجود
الممكن بل امكنه بالامكان العام اقول انما قيد الامكان ههنا وفيما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)